جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

القصور التشريعي
في قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل
(دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها الطالب

كرار علي مجبل الماضي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في

القانون العام

بأشراف

أ.د. صعب ناجي عبود
أستاذ القانون الإداري

١٤٤١هـ ٢٠٢٠م

﴿ بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

صدق الله العلي العظيم

﴿ سورة البقرة/آية ١٠٦ ﴾

الإهداء

إلى شرف النبي المرسل منقذ البشرية ونبي الرحمة

الرسول الاكرم محمد بن عبد الله (صلى الله عليه واله وسلم)

إلى إمام الهدى والعروة الوثقى ثقتي ورجائي

سيدي ومولاي علي ابن ابي طالب (عليه السلام)

إلى المرمل بالدماء المجرع بكاسات الرماح

سيدي ومولاي أبي عبد الله الحسين (عليه السلام)

إلى رمز الوفاء والنبل والشجاعة فنعم الأخ المواسي لأخيه

سيدي ومولاي أبي الفضل العباس (عليه السلام)

إلى معز الأولياء ومذل الأعداء

سيدي ومولاي الإمام الحجة المنتظر (عجل الله فرجه)

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.. إلى معلمي الأول الذي علمني العطاء بلا انتظار.. أدعو الله ان يمد في عمرك لترى ثماراً حان قطافها بعد طول انتظار ستبقى مثلي الأعلى وسندي أبي العزيز.

إلى معنى الحب والحنان إلى سر الوجود وبسمة الحياة وبلسم الجراح ومكنون الدعاء وسر نجاحي أمي الحبيبة.

إلى القلوب الطاهرة والنفوس الطيبة إلى سندي وعضدي وعزوتي أخوتي .. وأخواتي.

وفاءً وعرفاناً للجميل لمن شاركتني جزءاً من نجاحي هذا، بتشجيعها ودعواتها إلى زوجتي.

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد حمداً خالداً مع خلودك ولك الحمد حمداً لا منتهى له دون علمك ولك الحمد باعث الحمد ولك الحمد وارث الحمد ولك الحمد بديع الحمد يا من ذكره شرف للذاكرين وشكره فوز للشاكرين والصلاة والسلام على محمد سيد المرسلين وآله الطيبين الطاهرين، أئمة الحق وأركان الهدى باب لمدينة علم المصطفى (صلى الله عليه واله وسلم)، شهداء دار الفناء، شفعاء دار البقاء.

من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق، أجدني عاجزاً عن إعادة الجميل لأهل الفضل، وما ذاك إلا لطوله، فهو كطول شرفهم، لا أستطيع أن أحدّه، فشكري وتقديري لهم ضاقت به البصيرة والبصر، وكيف لا يكون ذلك وكلهم عون ومساعدة،

ابتدئ شكري وتقديري لمعلمي الفاضل الأستاذ الدكتور صعب ناجي عبود المشرف على هذه الرسالة لتوجيهاته السديدة ومتابعته الحثيثة وجهوده الوفيرة وتشجيعه الدائم من أجل إخراج هذه الرسالة بشكلها الحالي داعياً الله سبحانه وتعالى أن يبقي فيه جلد الشاب ورأي الشيخ.

واتقدّم بالشكر والثناء الى عمادة وأساتذة وموظفي معهد العلمين للدراسات العليا وأخص بالامتنان والاحترام الأستاذ الدكتور زيد العكيلي عميد المعهد والدكتورة نجلاء مهدي بحر والأستاذ الدكتور قاسم الجنابي والدكتور الشيخ خالد غالب مطر.

وأود ان أقدّم شكري وتقديري الى جناب الدكتور ضرغام هادي كيكو رئيس هيأة استثمار النجف الاشرف المحترم لما قدّمه من يد العون والمساعدة برفدي من معلومات تطبيقية قانونية، وشكري لجميع زملائي في هياة الاستثمار المحترمون لمساندتهم لي.

ولا يفوتني أن أقدّم أجمل عبارات الشكر والتقدير والامتنان الى زميلي العزيز الحقوقي السيد حيدر داود حمد الله رئيس القسم القانوني في هياة استثمار الديوانية لما له من فضل بما رفدني من مصادر لمؤلفاته كانت قيمة عندما ترجمة في طيات هذه الرسالة. كذلك شكري وامتناني للأخ أحمد الساعدي مسؤول مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا ولموظفي مكتبة العتبة العلوية المقدسة ومكتبة كلية القانون/ جامعة بابل.

وشكري موصول لأصدقائي من وقفوا الى جانبي ورفدوني بفعل ملموس أو بكلمة زادتني حافزاً نحو الامام وأخصُّ بالشكر رفاق الدرب وأصدقاء الدراسة الحقوقي نبراس جبار كشكول والدكتور الرائد نبيل سامي البديري والدكتور علي حليم العباسي فلكم مني خالص التحيات لما قدمتم ونصحتم وجزاكم الله عني أفضل الجزاء.

الباحث

المستخلص

تسن التشريعات لتنظيم جوانب مختلفة من العلاقات والمراكز القانونية بما يحقق الهدف والغاية المرجوة من سنها.

وبما أنّ التشريعات عمل من صنع البشر ينال القصور من كمالها ويصبح من عيوبها ومن هذه التشريعات ذات الأهمية الخاصة هو قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدّل فهو لا يخرج من القاعدة أعلاه فقد أعتلى القصور بعض نصوصه مما انعكس سلبا على أداء هيئات الاستثمار ومهامها واختصاصاتها وعلى هذا الأساس تناولنا موضوع القصور التشريعي في التنظيم القانوني لتشكيل هيئات الاستثمار الذي ترتب عليه قصوراً في المهام والاختصاصات التي منحت لها بموجب القانون.

كما تناولنا موضوع القصور التشريعي فيما تجريه الهيئات من إجراءات وقرارات سواء كانت في منح الاجازة الاستثمارية وتكييف المشروع الاستثماري وفق قانون الاستثمار النافذ أو في قرارات سحب الاجازة الاستثمارية وما يترتب عليها من منازعات تنشأ نتيجة تلك الإجراءات والتصرفات التي تجريها هيئات الاستثمار بحق المستثمرين بغض النظر عن جنسية وشخصية المستثمر سواء كان شخصاً طبيعياً أم معنوياً.

وبعد تناول هذه المواضيع والبحث فيها توصلنا الى جملة من النتائج التي تركزت في تحديد عدد من مواطن القصور التشريعي في نصوص القانون موضوع البحث بما يخص أداء هيئات الاستثمار وتنفيذ مهامها واختصاصاتها الموكلة لها بشكل لا يتناسب مع الأهمية المتوخاة من التشريع وتوافق الانسجام مع الانفتاح الذي تعيشه الدول بالتنافس بان تكون جاذبة للاستثمار من خلال خلق بيئة ومناخ استثماري ملائم للمستثمرين في ظل وضع نصوص قانونية متكاملة تسهم في تحقيق الهدف من ذلك القانون.

خطة البحث

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١-٣
الفصل الأول **القصور التشريعي في التنظيم القانوني لتشكيل هيئات الاستثمار ومهامها واختصاصاتها**	٤-٥١
المبحث الأول: ماهية القصور التشريعي	٥-١٩
المطلب الأول: التعريف بالقصور التشريعي	٥-١١
الفرع الأول: تعريف القصور التشريعي لغة	٥- ٧
الفرع الثاني: تعريف القصور التشريعي اصطلاحاً	٧-١١
المطلب الثاني: أنواع القصور التشريعي وتميزه عن غيره	١١-١٩
الفرع الأول: أنواع القصور التشريعي	١١-١٥
الفرع الثاني: تميز القصور التشريعي عن غيره	١٥-١٩
المبحث الثاني: القصور التشريعي في تشكيل هيئات الاستثمار ومهامها واختصاصاتها	٢٠-٥١
المطلب الأول: الفراغ والغموض في الية تشكيل هيئات الاستثمار ومهامها واختصاصاتها	٢١-٤٢
الفرع الأول: الفراغ التشريعي في الية تشكيل هيئات الاستثمار ومهامها واختصاصاتها	٢١-٣٦
الفرع الثاني: الغموض في الية تشكيل هيئات الاستثمار ومهامها	٣٦-٤٢
المطلب الثاني: التعارض وعيوب الصياغة التشريعية في الهيكل التنظيمي لهيئات الاستثمار	٤٢-٥١
الفرع الأول: التعارض التشريعي في الهيكل التنظيمي والإداري لهيئات الاستثمار	٤٣-٤٨
الفرع الثاني: عيوب الصياغة التشريعية في الهيكل التنظيمي والإداري لهيئات الاستثمار	٤٨-٥١
الفصل الثاني **القصور في إجراءات منح الاجازة الاستثمارية وسحبها وما يترتب عليها والمنازعات الناشئة عنها**	٥٢-١٠٧
المبحث الأول: القصور في إجراءات منح وسحب الاجازة الاستثمارية والاثر المترتب عليها	٥٣-٩٠
المطلب الأول: القصور في إجراءات منح الاجازة الاستثمارية وسحبها	٥٣-٨٢
الفرع الأول: القصور في إجراءات منح الاجازة الاستثمارية	٥٤-٧٢
الفرع الثاني: القصور في إجراءات سحب الاجازة الاستثمارية	٧٢-٨١
المطلب الثاني: القصور التشريعي في ما يترتب من أثار لمنح الاجازة الاستثمارية	٨٢-٩٠

الفرع الأول: القصور في المزايا والضمانات	٨٢-٨٦
الفرع الثاني: القصور التشريعي في الإعفاءات الممنوحة للمستثمر	٨٦-٩٠
المبحث الثاني: تنازع الاختصاص القضائي في تسوية منازعات الاستثمار	٩٠-١٠٧
المطلب الأول: الاختصاص القضائي الوطني والدولي في تسوية منازعات الاستثمار	٩١-٩٩
الفرع الأول: إختصاص القضاء الوطني في تسوية منازعات الاستثمار	٩١-٩٧
الفرع الثاني: إختصاص القضاء الدولي في تسوية منازعات الاستثمار	٩٧-٩٩
المطلب الثاني: التحكيم كوسيلة لتسوية المنازعات	٩٩-١٠٧
الفرع الأول: التحكيم ومشروعيته في تسوية المنازعات الاستثمارية	٩٩-١٠٤
الفرع الثاني: تنفيذ الاحكام الصادرة عن التحكيم	١٠٤-١٠٧
الخاتمة	١٠٨-١١٣
المصادر	١١٤-١٢٢